أولاً : نتائج وتوصيات البحث :

يعد العصر الحالى عصر التقدم العلمى فى كافة الميادين، وخاصة فى مجال التعليم، لأنه الأساس الأول لتقدم الأمم، وتعد مؤسسات المجتمع المدنى عنصراً أساسياً، حيث تسهم بدور هام وفعال فى حياة الدول والشعوب، ولذلك فإن الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدنى ودورها فى تطوير التعليم المصرى يعد من الأمور الهامة فى إصلاح التعليم، وذلك لما لهذه المؤسسات من قدرة عالية على المساهمة فى حل المشكلات التى تواجه عملية تطوير التعليم، فالمؤسسات تقوم بالإسهام فى بناء المدارس، والتصدى للعديد من المشكلات التى تواجه سير العملية التعليمية مما ينعكس بدوره على تطوير التعليم المصرى ليواكب التغيرات السريعة المتلاحقة فى ملامح العصر الذى نعيشه.

وكشف هذا البحث فى إطاره النظرى والميدانى عن كثير من النتائج والتى فى ضوئها يمكن أن نستخلص مجموعة من التوصيات تكون بمثابة تصورات مقترحة يمكن من خلالها إحداث التفاعل والتكامل فيما بينها من أجل الارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى تطوير التعليم المصرى وهى فيما يلى :

١-نتائج خاصة بالفلسفة والأهداف وسياسة العمل بالمؤسسات :

لقد أظهر البحث فى إطاره النظرى والميدانى عن مجموعة من النتائج التى تخص فلسفة وأهداف وسياسة العمل داخل المؤسسات والتى من أهمها ما يلى :

- قيام المؤسسات بدور فعال وحيوى فى الارتقاء بمستوى المجتمع وذلك من خلال مجموعة من الأعمال التى تقوم بها والخدمات التى تقدمها للارتقاء بمستوى المجتمع فى ظل عصر المتغيرات المتلاحقة.

- يوجد داخل مؤسسات المجتمع المدنى فلسفة واضحة ومحددة تسير عليها وغالباً ما تكون هذه الفلسفة محددة وموضوعة من جانب الدولة.

- تقوم المؤسسات بالإسهام فى تنمية وعى الأفراد نحو المشكلات التى تواجه الدولة وذلك من خلال عمل الندوات وحملات التوعية داخل مجال عمل المؤسسة.

- للمؤسسات دور فى مجال نشر التعليم والثقافة داخل المجتمع وإن اختلف ذلك الدور من مؤسسة إلى أخرى حيث نجد مؤسسة لها دور بارز وفعال ويقابلها مؤسسة أخرى دورها يكون ضعيفاً وبذلك يحتاج لتدعيم والعمل على إزالة أهم المعوقات التى تقابله.

- من الأهداف التى تسعى المؤسسات لتحقيقها هو نشر الديمقراطية داخل المجتمع وذلك من خلال مجموعة من الأساليب والطرق التى تسلكها المؤسسات بما يتناسب مع الإمكانات المتاحة لها٠

- الهدف الأساسى للمؤسسات هو التأكيد على أهمية الجهود الأهلية لما لها من دور بارز فى تحقيق التقدم وذلك نظراً لعجز الدولة عن القيام بكافة متطلبات التنمية وخاصة فى مجال التعليم نظراً لاحتياج التعليم لنفقات كبيرة٠

- تسعى المؤسسات للقضاء على الأمية وإن كان هناك تقصير من جانب المؤسسات للقيام بذلك الدور وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب منها تعقد إجراءات الحصول على الموافقة من الجهات المسئولة٠

- من الأهداف التى تسعى المؤسسات نحو تحقيقها الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة داخل المجتمع وذلك للقيام بدورها على أكمل وجه٠

- هناك قصور من جانب بعض المؤسسات فى الاهتمام بالشباب من ناحية التعليم وكذلك من ناحية تعليمهم بعض الحرف التى تعود عليهم بدخل لتحسين مستوى المعيشة٠

- لاتقوم مؤسسات المجتمع المدنى بالدفاع عن حقوق الإنسان وإن كان هناك لبعض الأنواع منها دورها الحقيقى هو الدفاع عن حقوق الإنسان لكن هناك قصور فى ذلك الدور وذلك راجع لمجموعة من الأسباب منها عدم إعطاء الدولة الفرصة لهذه المؤسسات للقيام بذلك الدور٠

- تهتم بعض مؤسسات المجتمع المدنى بالمشاركة فى صياغة القوانين والتشريعات وهو عدد قليل وذلك راجع إلى عدم أتاحة الفرصة من جانب الدولة للمشاركة فى ذلك٠

- تمتلك مؤسسات المجتمع المدنى خطة عمل واضحة ومحددة وذلك راجع إلى تدخل الدولة فى شئون تلك المؤسسات وفرض خطة العمل عليها وكذلك الميادين التى تعمل فيها تلك المؤسسات٠

- تسعى مؤسسات المجتمع المدنى إلى تنفيذ خطة العمل فى الوقت المحدد وذلك ليس راجع إلى التزام المؤسسة بذلك ولكن راجع إلى شدة رقابة الدولة من خلال الجهات المشرفة على تلك المؤسسات٠

- تحرص المؤسسات على مشاركة جميع الأعضاء بداخلها فى كافة الأعمال التى تقوم بـــها وما يتم بداخلها من نشاط إلا فى وضع الخطط للعمل فإنها تكون مفروضة على المؤسســة من جانب الدولة.

- تسير سياسة العمل داخل المؤسسات على الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة داخـــل المجتمع وذلك لتدعيم موقفها ودورها داخل المجتمع.

- هناك بعض المؤسسات تتصف خطة العمل بها بالمرونة والموضوعيـــة مثـــل الأحـــزاب وهناك البعض الأخر الذى تتصف خطة العمل الجمود وعدم التغير.

- تقوم الحكومة بالإشراف الدائم والمستمر على مؤسسات المجتمع المدنى من حيث وضـــع خطة العمل وكذلك من حيث التنفيذ لهذه الخطة.

- تمتلك بعض المؤسسات أن تقوم بترتيب خطة عمل المؤسسة وذلك وفقاً لبعض المتغـيرات والأولويات من جانب المؤسسة.

- تعمل إدارة مؤسسات المجتمع المدنى أن يكون العمل فيها وفقاً للسياسة العامة التى تســير عليها الدولة وذلك نظراً لخضوعها لإشراف الدولة.

- تسعى خطة العمل فى المؤسسات للعمل على إشباع حاجات الأعضـــاء داخـــل المؤسســة وذلك فى ضوء الإمكانات المتاحة.

- تسعى دائماً المؤسسات إلى إيجاد علاقات متبادلة مع المؤسسات الموجودة فـــى المجتمـــع وإن كان هناك من لا يسعى لإيجاد هذه العلاقات.

- تقوم المؤسسات بالعمل فى المجالات المختلفة للتنمية التى تساعد على النهوض بـــالمجتمع وإحداث التطوير فى ضوء متغيرات العصر.

- يوجد تقصير من جانب المؤسسات فى المساهمة الفعالة النشطة التى مـــن خلالـــها تقـــود الحركة الفكرية والثقافية داخل المجتمع.

٢-نتائج خاصة بإسهامات المؤسسات فى مجال التعليم وأهم المعوقات التى تواجهها :

- تعمل المؤسسة جاهدة على المساهمة فى الأنشطة المختلفة داخل المجتمع وذلـــك حســب مجالات العمل داخل كل مؤسسة وما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة وظروف المجتمع.

- ضعف العلاقة المتبادلة بين المؤسسات وبعضها البعض وقلة الاستفادة وذلك راجع إلى تحديد مجالات عمل كل مؤسسة وكذلك الإشراف والرقابة الشديدة من جانب جهات الإشراف.

- ضرورة زيادة الاهتمام من جانب المؤسسات بالانفتاح على العالم الخارجى وحدوث التنسيق مع الهيئات الأجنبية للاستفادة منها ومن خبرتها.

- زيادة الاهتمام من جانب المؤسسات فى تدعيم الاتصال والتنسيق بينها وبين المدارس الموجودة داخل المجتمع.

- تتحرك بعض المؤسسات لحث الجهود الأهلية على المشاركة فى العملية التعليمية وذلك عن طريق جمع التبرعات من الأهالى.

- قلة الاهتمام من جانب المؤسسات فى إعداد الكوادر والكفاءات العلمية لخدمة المجتمع.

- تسعى المؤسسات لنشر الوعى والاهتمام بالتعليم ودوره فى تنمية المجتمع.

- تسهم المؤسسات بدرجة كبيرة فى إنشاء المكتبات المختلفة داخل المجتمع بدرجة كبيرة لنشر الثقافة داخل المجتمع.

- تقوم بعض المؤسسات بالمساهمة فى بناء المدارس وإن كان هناك قصور من جانب المؤسسات فى هذا المجال، وذلك راجع إلى ضآلة مصادر التمويل وغيرها من الأسباب.

- تهتم عدد كبير من المؤسسات بانشاء فصول التقوية وكذلك عمل مشروعات محو الأمية وذلك حسب مجالات النشاط العام للمؤسسة.

- ضعف قيام المؤسسات وعجزها عن القيام بالمشاركة فى تلبية احتياجات بعض الأفراد داخل العملية التعليمية.

- قلة مشاركة المؤسسات فى إنشاء دور الحضانة التى تعمل على تثقيف الأطفال.

- تتحرك بعض المؤسسات بالعمل على تدريب الكوادر الفنية اللازمة للعملية التعليمية وهناك عجز كبير من جانب المؤسسات الأخرى.

- تعمل الإجراءات المعقدة دون الحصول على الموافقات من جانب الجهات الحكومية للمؤسسات على المشاركة فى مجالات التنمية.

- تؤدى الرقابة الشديدة من جانب جهات الإشراف إلى تعثر المؤسسات وإعاقتها عن القيام بدورها على أكمل وجه.

- عدم مسايرة القوانين التى تحكم عمل المؤسسات لمتغيرات العصر، تؤدى إلى تخلفها وعدم قيامها بدور حقيقى وفعال فى المجتمع.

- تعانى جميع المؤسسات من ضآلة مصادر التمويل مما يمثل عائق شديد فى طريق مشاركتها فى مجالات التنمية المختلفة داخل المجتمع.

- تعانى جميع المؤسسات من ضعف مشاركة الجهود التطوعية من الشباب داخل مجالات العمل بالمؤسسات.

- قلة تحديد الاختصاصات والأدوار بدقة بين أعضاء مجالس الإدارة داخل كل مؤسسة، يؤدى إلى انتشار الفوضى وإعاقة المؤسسة عن القيام بدورها.

- يمثل انتشار المحسوبية والشللية داخل المؤسسة عائق كبير أمامها للمشاركة فى مجالات التنمية والنهوض بدورها.

- نقص الفهم الواضح والحقيقى من جانب الأفراد داخل المجتمع لدور مؤسسات المجتمع المدنى فى نشر التعليم والثقافة، ومجالات التنمية الأخرى.

- هناك دائماً عدم ثقة متبادلة بين هذه المؤسسات والحكومة مما يؤدى إلى قيام الحكومة بشدة الرقابة عليها وكذلك وضع القوانين التى تقيد عمل تلك المؤسسات.

- تداخل مجالات العمل بين العديد من المؤسسات فى مكان واحد داخل المجتمع مما يؤدى إلى ضياع الوقت والجهود المبذولة.

- التركيز على إعادة صياغة القوانين التى تحكم عمل بعض المؤسسات بما يتمشى مع متغيرات العصر والإمكانات المتاحة.

- التأكيد على ضرورة مشاركة المؤسسات فى صياغة القوانين والتشريعات التى تصدر لتحكم عمل هذه المؤسسات.

- التأكيد على زيادة إعطاء مؤسسات المجتمع المدنى مزيداً من حرية العمل.

- غلبة الدافع الاستثمارى لدى بعض المؤسسات بصورة لاتخدم مجال التعليم.

- زيادة عدد المنتدبين من مديرية الشئون الاجتماعية للمؤسسات.

- قلة فاعلية لجان مجالس الإدارة فى تخطيط العمل بالمؤسسات.

ولذا يقترح الباحث فى ضوء ما سبق مجموعة من التوصيات هى :

- زيادة الاهتمام بتدعيم المؤسسات للقيام بدورها فى الارتقاء بمستوى المجتمع.

- إعطاء مزيد من الحرية للمؤسسات فى تحديد الأهداف والفلسفة التى تساعدهم على القيام بدورها بفاعلية.

- ضرورة الإيمان بأن كل عمل فى المؤسسة له دور مفيد فى التنمية.

- ضرورة بناء التنظيم الصالح لأداء العمل على أكمل وجه داخل المؤسسة.

- الاهتمام بتكوين فرق عمل متكاملة فى مختلف التخصصات داخل المؤسسة والتى يختلف تكوينها من مؤسسة لأخرى.

- ضرورة قيام العمل والحوار بين المؤسسات والهيئات متخذة القرارات فى مواقع عمل الهيئات التنفيذية.

- تنشيط وتطوير العلاقة مع المؤسسات والحكومة حيث يمكن أن تتحسن هذه العلاقة من خلال مجالات متعددة.

- ضرورة توصيف العمل لكل فرد فى الجهاز الإدارى بالمؤسسة : أى يجب أن يكون كل فرد على علم بما هو واجب عليه أن يعمله ويقوم به.

- ينبغى ضرورة تحديث وتطوير أساليب العمل الإدارى بالمؤسسات وتحديد العلاقة التنظيمية بين الوحدات الفرعية مما يصبح من السهل معه تحديد أهداف واضحة ومحددة للعمل الإدارى.

- ضرورة أن يتم إعداد خطة واضحة للتنمية وتتحدد بها نقاط المشاركة المطلوب إسنادها إلى مؤسسات المجتمع المدنى.

- التخفيف من قبضة الهيئات الإدارية العليا وما يتبعه من هيمنتها على كافة أمور المؤسسات بدرجة لا تتيح لها حرية الحركة.

- ضرورة زيادة الإعانات الحكومية للمؤسسات خاصة فى ظل ضعف موارد التمويل الذاتى للمؤسسات، من اشتراكات الأعضاء والتبرعات.

- الاهتمام بتوفير التجهيزات والخامات اللازمة لإجراء الأنشطة التربوية.

- التعرف على القيادات الاجتماعية فى مناطق عمل المؤسسات ومحاولة إشراكهم فى العمل التطوعى.

- منح الحوافز والأوسمة والأنواط، مما تقدمه وزارة الشئون الاجتماعية لقيادات العمل بالمؤسسات تقديراً لجهودهم.

- ضرورة التوحيد بين جهات الإشراف المسئولة عن المؤسسات.

- الجدية فى الإشراف من قبل المسئولين على المؤسسات.

- تعاون إدارة التدريب بمديرية الشئون الاجتماعية مع كلية التربية فى تدريب العاملين بالأنشطة التربوية بالمؤسسات.

- يجب أن يكون للمثقفين دورهم فى دعم المؤسسات بفكرهم وجهدهم المادى.

- توجيه اهتمام المؤسسات لإنشاء المزيد من الأندية الثقافية لأهميتها فى استثمار وقت الفراغ، ونشر الثقافة داخل المجتمع.

- زيادة الاهتمام من جانب المؤسسات بالشباب وضرورة العمل على توفير فرص مناسبة لتعليمهم بعض الحرف.

- ضرورة قيام المؤسسات بالدفاع عن حقوق الإنسان الطبيعية حتى يتمكن كل فرد فى المجتمع بالمشاركة الفعالة فى التنمية.

- يجب أن تشترك مؤسسات المجتمع المدنى فى صياغة القوانين والقرارات الخاصة بتنظيم العمل بداخلها.

- ضرورة إعطاء المؤسسات المزيد من الحرية فى إعداد خطة العمل الخاصة بـــها وعـــدم فرض تلك الخطط عليها من جانب الجهات المشرفة عليها ٠

- يجب أن يكون العمل داخل المؤسسات فى الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها ٠

- ضرورة زيادة الاتصال والتنسيق بين المؤسسات والمدارس المحيطة بها لتدعيـــم أوجـــه الاستفادة المتبادلة بينهم ٠

- يجب مشاركة المؤسسات فى تدريب وإعداد الكوادر والكفاءات العلميـــة وذلـــك لخدمـــة المجتمع ٠

- زيادة الاهتمام من جانب المؤسسات فى المساهمة بناء المدارس ٠

- زيادة التركيز من جانب المؤسسات فى إنشاء فصول التقوية وعمل مشروعات محو الأمية مما يساعد على تنمية المجتمع من خلال خلق مواطن متعلم صالح للمشاركة فى التنمية ٠

- يجب على المؤسسات القيام بإنشاء العديد من دور الحضانة للعمـــل علـــى نشـــر الوعـــى والثقافة داخل المجتمع ٠

- ضرورة التخفف من الروتين عند القيام بالحصول على الموافقات من الجهات الحكومية ٠

- التأكيد على ضرورة مسايرة القوانين والتشريعات التى تحكم عمل هـــذه المؤسســـات لمـــا يستجد من متغيرات وأحداث ٠

- التأكيد على أهمية مشاركة العنصر الشبابى داخل مجالات العمل بالمؤسسة ٠

- ضرورة تحديد الاختصاصات والأدوار لأعضاء مجلس الإدارة داخل كل مؤسسة ٠

- ضرورة القضاء على المحسوبية والشللية داخل المؤسسات ٠

- التأكيد على زيادة الاهتمام بنشر الوعى بين الأفراد والفهم الحقيقى للدور الذى تقـــوم بـــه المؤسسات ٠

- زيادة الثقة من جانب الحكومة فى قدرات المؤسسات للقيام بعملها على الوجه الأكمل ٠

- زيادة الاهتمام بعلاج الأسباب الحقيقية للمشكلات التى تواجه المؤسسات ٠

ثانياً : تصور مقترح للارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى تطوير التعليم المصرى :

نظراً لأن مؤسسات المجتمع المدنى تمثل العديد من طوائف المجتمع، وهى متعددة الأنواع ولها العديد من الجهود والمجالات التى تعمل فيها ٠

فبصلاحها يصلح العديد من الأمور داخل المجتمع، ولذلك فإن هذه المؤسسات مسئولة عن إحداث التنمية داخل المجتمع مما يؤدى إلى التقدم، ومن أهم المجالات التى تسهم فيها هذه المؤسسات مجال التعليم وللارتقاء بدورها فى مجال التعليم لابد أن تتصف بالمرونة والموضوعية وكذلك بالإطلاع على كل ما هو جديد وحديث من متغيرات العصر ٠

ولذا سوف نعرض محاور التصور المقترح فيما يلى :

١-مفهوم التصور المقترح وأهميته ٠

٢-الاعتبارات الواجب مراعاتها فى التصور المقترح ٠

٣-المجالات التى يتم بها التصور المقترح ٠

٤--الأدوار أو الاختصاصات التى يهتم بها التصور المقترح ٠

٥-أسس التصور المقترح ٠

وفيما يلى عرض لهذه المحاور :

١-مفهوم التصور المقترح وأهميته :

ونعنى بالتصور إطار عام يوضح كيف يمكن الارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى مجال التعليم المصرى ٠

أما عن أهمية هذا التصور فتتمثل فيما يلى :

- يمكن استخدامه لعرض وتقديم المتغيرات والعوامل الحاكمة فى فاعلية المؤسسات، مع إمكانية إدخال التعديلات اللازمة عليه ٠

- يعد أداة فعالة فى توضيح الإرشادات، وقواعد العمل الخاصة بكل عنصر من العناصر المكونة للمؤسسة ٠

٤-الأدوار أو الاختصاصات التى يهتم بها التصور المقترح :

لما كان البحث يستهدف الخروج بتصور مقترح للارتقاء بدور مؤسسات المجتمع المدنى فى تطوير التعليم المصرى فإن الباحث يرى :

- نشر وتنمية الوعى بأهمية الجهود التى تبذلها المؤسسات.
- استعراض ودراسة المشكلات التى تواجه المؤسسات.
- تقديم المشورة بشأن عمليات التنظيم وتحسين وتبسيط إجراءات وطرق العمل.
- القيام بالدراسات الخاصة بتنشيط دور المؤسسات فى مجال التعليم.
- القيام بالدراسات اللازمة لتحليل العمليات والأدوار التى تقوم بها المؤسسات والعمل على تطويرها وتحقيق الفعالية والاقتصاد فى أدائها.
- وضع معدلات أداء للعمل فى المؤسسات.
- متابعة الدراسات والبحوث والتطورات الحديثة فى مجال مؤسسات المجتمع المدنى وطرق العمل للإفادة منها فى تطوير وضع المؤسسات وتحسين أساليب العمل.

٥-أسس التصور المقترح :

ينطلق التصور المقترح من عدة أسس تخص مؤسسات المجتمع المدنى وإسهاماتها فى مجال التعليم والمعوقات التى تواجهها، وسوف نوضحها فيما يلى :

أ-فيما يخص إسهامات المؤسسات فى مجال التعليم :

الإسهامات هى عبارة عن المجهودات التى تقوم بها المؤسسات فى مجال التعليم من خلال المجالات المتعددة المادية والإدارية داخل العملية التعليمية.

فمؤسسات المجتمع المدنى تعتبر فى الوقت الحاضر أساساً من أسس التنمية داخل المجتمع، لأنها تمثل القوى الأساسية من أفراد الشعب والعديد من الطوائف والجماعات ذات المصالح المشتركة.

وعلى هذا فإن المؤسسة الناجحة هى التى تعرف كيف تهيئ جواً من العمل، وتوفر الانسجام والمناخ الصحى الملائم لإتمام الأعمال على أكمل وجه.

وهذا يعنى أن المؤسسة تؤدى العمل من خلال الإمكانات المتاحة داخل المجتمع وتوجيهها إلى مجالات التنمية داخل المجتمع، وخاصة فى مجال التعليم، حيث يوجد العديد من المجالات فى التعليم التى تسهم فيها المؤسسات ومنها مجال رياض الأطفال، وكذلك إنشاء

١-**الجانب الإدارة** : ويتطلب ما يلى :

- تقوية خطوط السلطة وخاصة للقيادات العليا مع توفير القدوة الصالحة ذات الكفاية العالية فى المراكز القيادية وتحميلها المسئولية بتقييم نتائج أعمالها فى فترات محدودة.
- منح سلطة البت فى معظم المسائل التنفيذية للقيادات العليا بقرارات إدارية مباشرة.
- مراعاة أن يختص كل مستوى تنظيمى بالبت بصفة نهائية فى موضوعات معينة فى إطار اختصاصه حتى يتم إنجاز الأعمال بسرعة وكفاية.
- تجنب تصعيد الأعمال بقدر الإمكان من المستويات العليا إلا فى أضيق الحدود مع إتاحة الفرصة لتفويض السلطات فى هذه المسائل، كركيزة ضرورية لتحقيق التنمية.
- أما بالنسبة للمسائل الخاصة برسم السياسات والتخطيط والرقابة والمتابعة فمن الأفضل أن تصعد من أدنى المستويات إلى أعلاها حتى تأخذ حقها من الدراسة والبحث، ويراعى فيها الاتجاهات الفكرية، ويتم إنجازها على نحو دقيق ومحكم.

٢-**الجانب التنظيمى** : ويتطلب ما يلى :

- إعادة النظر فى البناء التنظيمى للمؤسسات مع الاهتمام بوضوح سياسة العمل بها.

ونجاح ذلك الهيكل يتطلب توافر عدة مقومات من أهمها ما يلى :

- **مقومات فاعلية الإنجاز** : والتى تتمثل فى جميع الأجهزة الإدارية التى تنهض بالوظائف الرئيسية للإدارة من تخطيط، وتنظيم، وتوجيه، وإشراف، وتقييم، ومتابعة، بالإضافة إلى توافر جميع الخصائص التى تتيح لهذا الهيكل إنجاز الأعمال بسرعة وكفاية وأهمها : الوضوح، البساطة، وجود قنوات اتصال مفتوحة ومختصرة بين أجهزتها المختلفة.

- **مقومات النمو والتطور** : والتى تتعلق بتنمية المعرفة وتنمية قدرات الأفراد.

- **مقومات الخلق والابتكار** : والتى لا تتحقق إلا فى جو من الحرية والانطلاق، كما تحتاج إلى إطلاق حوافز العمل، وتوفير بواعث الاجتهاد على أن هذا المناخ المتحرر يستتبع بالضرورة تحديد المسئولية والمحاسبة عليها.

- **مقومات العمل الجماعى والتعاونى** : والتى تتطلب تبادل الرأى، ومواجهة الحجة بالحجة، ومحاربة الفردية المطلقة والانعزال فالمؤسسات الناجحة تحتاج اليوم إلى العمل على أساس نظام الفريق، وإلى التعاون.

- **مقومات التنمية الذاتية** : وفى ظلها تكون المؤسسة مسئولة مسئولية كاملة عن إعداد قياداتها ذاتياً وتنمية قدراتها.

- **مقومات استمرار العمل** : والتى تساعد على اتساع رسالة المؤسسة وامتدادها إلى آفاق جديدة.

- **مقومات خدمة المجتمع** : والتى بمقتضاها أصبح من واجب المؤسسة أن تحقق للمجتمع ما يرجوه من تنمية وتقدم، كما أضحى من واجب الدولة أن توفر للمؤسسة كل المقومات التى تستطيع بها النهوض برسالتها.

- **مقومات الإسهام فى مجال التعليم** : والتى بمقتضاها أصبح مفروض على المؤسسة أن تقوم بتقديم للمجتمع والأفراد ما يرجوه منها فى مجال التعليم حتى يساعد ذلك على إحداث التنمية والرقى للدولة وللفرد.

- **مقومات الرقابة والمتابعة** : والتى تشتمل تجميع البيانات والنتائج، وتحليلها، وإعداد تقارير الأداء والإنجاز، وقياس القصور والتباين فى تحقيق الأهداف، والعمل على علاجها فى الوقت المناسب وبهذه العمليات تضمن سلامة الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة بنجاح.

جـ-**أما بالنسبة لجانب التمويل** : فإنه يتطلب :

- تدعيم سبل المشاركة الشعبية عن طريق حفز الأفراد نحو التبرع لأعمال هذه المؤسسات.
- تدعيم العلاقة بين المؤسسات وبعضها البعض وخاصة المؤسسات الإنتاجية.
- تدعيم العلاقة بين المؤسسات والهيئات الأجنبية.
- تدعيم العلاقة بين المؤسسات والدولة.
- تدعيم المؤسسات وذلك عن طريق القيام بتسويق منتجاتها.